الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/31/L.28
22 November 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البندان ٦٥ و ٦٦ من جدول الأعمال

مراجعة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

باكستان : مشروع قرار*

تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ آيار/مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٥٠٦ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

---

* يقدم وفد باكستان مشروع القرار باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

الذى حددت فيه الاجراء اللازم لاستعراض تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ،

واذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن غايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وأهدافها وتدابير السياسة العامة الخاصة بها وهو ماجرى تعزيزه بقرارتها المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وقرارها ٣٥١٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن الاستعراض والتقييم النصفيين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

واذ تحيط علما بتقارير الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبالتقرير الأولي للمؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولي ، وكذلك التقارير الأخرى ذات الصلة بالموضوع ،

واذ تحيط علما كذلك بأنه كان من شأن ما اتخذه المؤتمر الوزارى لمجموعة السبعة والسبعين المنعقد في مانيلا والمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو ومؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المنعقد في المكسيك من مقررات ذات صلة ، الحمل على زيادة ايضاح مفهوم النظام الاقتصادى الدولي الجديد والتدابير اللازمة لاقامته ،

واذ ترى بقلق عميق ومتزايد أن أجزاء من العالم النامي لاتزال تتعرض للعدوان والاحتلال الاجنبيين ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى وسيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد الأمر الذى يشكل عقبات رئيسية تعترض سبيل التحرر الاقتصادى والانماء في البلدان النامية ككل ويعتبر كذلك من أشد التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان ،

واذ ترى أن مفهوم الترابط لاينبغي أن يؤول على أن معناه هو أن انماء البلدان النامية ورخاءها انما هما مجرد نتيجة ثانوية لتزايد الوفرة في البلدان المتقدمة النمو ،

واذ تلاحظ مع الأسف انه مازال على البلدان المتقدمة النمو أن تبدى العزم السياسي اللازم لتنفيذ هذه المقررات الأساسية وللوفاء بتعهداتها والتزاماتها ، والقيام لهذا الغرض ، بتكييف سياساتها ،

واذ تشعر بعميق القلق انه نتيجة لذلك زاد ، خلال ، العقد الحالي ، تدهور معدلات التبادل التجارى الخاصة بالبلدان النامية ، مما أسفر عن عجز متزايد لم يسبق له مثيل في موازين المدفوعات ، ووصل عبء الديون في العديد من البلدان النامية الى أبعاد لايمكن التحكم فيها ، وينتظر أن يكون معدل النمو للبلدان النامية أقل من الهدف الذى حددته الاستراتيجية والبالغ ٦ في المائة بل من المنتظر أن يقل أيضا عن معدل النمو الذى تحقق في عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول ، وسيكون الدخل الحقيقي للفرد الواحد في عام ١٩٨٠ في عدد كبير من البلدان النامية ، ولاسيما في أقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تأثرا فيما بين البلدان النامية ، أقل مما كان عليه في بداية العقد ،

واذ ترى ان القضية الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي تتمثل في الهيكل الجائر للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ،

أولا

١ - تؤكد أن مقرراتها المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد تعتبر بمثابة تعهد من قبل الدول الأعضاء بضمان الانصاف في العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وجهد مقصود ومتواصل ومخطط لانماء اقتصادات البلدان النامية ؛

٢ - وتلاحظ بقلق أن الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كانت محدودة في طبيعتها ولم تستجب الاستجابة الكافية للاتفاقات المتضمنة في قرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وجاءت أبعد فأبعد عن الاستجابة لمقترحات البلدان النامية حسبما وردت في اعلان وبرنامج عمل مانيلا ؛

٣ - وتلاحظ كذلك بقلق أنه برغم ما كان متوقعا من المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولي ، لم يجر حتى الآن احراز أى تقدم ملموس ، حتى في مواجهة أكثر مشاكل البلدان النامية اتساما بطابعي الالحاح والاستعجال ؛

٤ - وتؤكد من جديد النتائج التي تم الخلوص اليها في الاستعراض والتقييم المنتصفين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني والمتضمنة في قرار الجمعية العامة ٣٥١٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ والتي عممت على وجه التحديد ، أوجه قصور خطيرة من جانب البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) خلال النصف الاول من العقد ؛

٥ - وتعرب عن عميق قلقها وخيبة أملها ازاء عدم احراز تقدم حقيقي أو اتخاذ تدابير ملموسة نحو تنفيذ المقررات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

٦ - وتؤكد كذلك من جديد أنه لايزال ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي ، فرادى ومجتمعين ، اتخاذ خطوات عاجلة وقوية وملموسة للقيام ، دون ابطاء ، بوضع حد لجميع أشكال العدوان والاحتلال الاجنبيين والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن من واجب جميع الدول كذلك أن تعتمد ، على نحو فعال ، الى تأييد البلدان والأقاليم والشعوب التي تتعرض لهذه الاشكال ومساعدتها لها حتى تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وحقوقها الاساسية غير القابلة للتصرف وذلك بغية تعزيز الانماء والتعاون الدولي والسلم والأمن ؛

٧ - وتحث تبعا لذلك البلدان المتقدمة النمو على ابداء العزم السياسي اللازم في المفاوضات الجارية في مختلف محافل الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى بهدف التوصل الى الحلول الملموسة والعاجلة اللازمة للنهوض باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

٨ - وتـرى أن الاخفاق في التوصل الى حلول مبكرة وملموسة وجوهرية لمشاكل الانمـاء الخاصة بالبـلدان النامية في المفاوضات التي تجرى بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد سيخلف أثرا ضارا بالتعاون الاقتصادى الدولي ؛

ثانيـــا

٩ - وتقـرر الاضطلاع ، خلال دورتها الثانية والثلاثين ، بتقييم تفصيلي للتقدم المحرز في تنفيذ المقررات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد بالاضافة الى استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك تحت بند واحد معنون " اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد " ؛

١٠ - وترجـو من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة الاستعراض والتقييم التابعة لـه أن يعدا تقييما أوليا لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة والتقارير المقدمة ، على الصعيدين القطاعي والاقليمي ، من هيئات الأمم المتحدة ، ومنظماتها المختصة وأية تطورات أخرى قد تحدث في هذه الأثناء ؛

١١ - وترجو كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة القيام ، عند اعداد الاستعراض والتقييم ، بمراعاة أحكام هذا القرار وبوجه خاص الفقـرة ٩ مراعاة تامة ، كما ترجو من الدول الأعضاء أن تراعي هذه الأحكام عند اعداد تقاريرها عن تنفيـــذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

- - - - - -